المحكمة الإسرائيلية العليا وشرعنة احتلال 1967

انطوان شلحت

يقدّم كتاب المحامية سوسن زهر «قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967» (مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2021) صورة موثقة عن دور السلطة الإسرائيلية الثالثة في شرعنة احتلال 1967. يشتمل على وقائع كثيرة مرتبطة بالموضوع المبحوث، وهي تستحقّ وقفة تفصيلية. وفي هذه الإطلالة السريعة أنوّه بأمرين: أولاً، ماهية المحصلة التي تخلص إليها المؤلفة من بحثها هذا، والتي أكدت فيها أنه على الرغم من اعتبار أراضي 1967، بموجب القانون الدولي الإنساني، أراضي محتلة، فإن المحكمة الإسرائيلية العليا لم تعترف إطلاقاً بذلك، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة، بل تعترف قط بأن إسرائيل «دولة محتلة». بدلاً من هذا، استخدمت المحكمة مصطلحاتٍ غايتها التهرّب من الاعتراف بوجود احتلال إسرائيلي. وهكذا، على سبيل المثال، فإن عباراتٍ مثل «قوة محتلة» أو «قوة عظمى محتلة» ترد على الدوام في قرارات القضاة بصيغة «القوة المسيطرة» أو «الجهة المُسيطرة». وبدلاً من الإشارة إلى الضفة الغربية أرضا محتلة، استخدمت المحكمة مصطلح «المناطق» أو «المناطق المُدارة» أو الاسم التوراتي «أراضي يهودا والسامرة». وبدلاً من «احتلال»، انتهجت المحكمة استخدام مصطلح «حيازة». وسوّغ أحد رؤساء هذه المحكمة الموقف حيال عدم تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بأن هذه المعاهدة تسري على أراضٍ احتلتها دولة ذاتُ سيادية شرعية، وبما أنه لم يتم الاعتراف بسيادة الأردن ومصر على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل أن تحتلها إسرائيل في عام 1967، واعتبرت أغلبية الدول سيطرتهما هذه غير شرعية، فإن هذه الأراضي لم تكن تحت سيادة أي دولة من قبل، ما يعني أن إسرائيل لا تُعتبر قوة محتلة.

ثانيًا، يدلّ رفض الغالبية العظمى من طلبات الالتماس التي قدّمها فلسطينيون من أراضي 1967 أو قدمتها منظمات حقوقية باسمهم بالنيابة عنهم، كما يتّضح من قرارات الحكم التي أصدرتها المحكمة العليا، أن هذه المحكمة قامت بتوفير ختم/ مسوّغ قانوني، لا لتعزيز الاحتلال وإدامته فقط، إنما أيضًا لتنفيذ إجراءات عديدة مختلفة تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني، وتعتبر، في جزء كبير منها، «جرائم حرب»، كما جرى تحديدها وتعريفها في نصوص معاهدة روما. وكما هو معروف، اتخذ المدّعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، أخيرا، قرارًا يقضي بفتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية (تلفت مؤلفة الكتاب إلى أن هذا القرار جزء من خطاب جديد آخذ بالتعزّز، سواء بين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، أو بين أكاديميين عديدين يسعون إلى دراسة التطورات السياسية والقضائية بما يتجاوز تعريف قوانين الاحتلال التقليدية). ومن المتوقع أن يشمل التحقيق المذكور الجرائم التي وقعت منذ يونيو/ حزيران 2014 فصاعدًا. ولكن ما من شك في أنه سيكون لقرارات الحكم التي أصدرتها المحكمة الإسرائيلية العليا قبل هذا التاريخ، وصادقت من خلالها على ممارسات دولة إسرائيل وإجراءاتها، بوصفها قوة محتلة، وزن جادّ في فحص الوضع القضائي من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية. وستكون لها إسقاطاتٌ محلية إسرائيليةٌ على مسألة توفير الحصانة الإسرائيلية المحلية لممارسات الجيش، بما يخالف أحكام القانون الدولي.

ينفض الكتاب الغبار عن دور المحكمة الإسرائيلية العليا في توفير غطاء، لاحتلال 1967 وممارسات إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه غايته المحدّدة، ولكن من شأنها أيضًا أن تعيد إلى الأذهان ما يُوصف حتى من باحثين إسرائيليين ليبراليين بأنه دور مفقود لهذه المحكمة في كل ما يتعلق بموضوع احترام حقوق الإنسان، حتى داخل «الخط الأخضر»، حيث اعتبرت هذه الحقوق وما زالت تعتبر بمثابة عائق أمام الدولة. وأمام القدرة على أدائها. وكما لو أنها تفوّض «حقوق الدولة»، ما أفضى إلى عدم رسوخ حقوق الإنسان كجزء من مفهوم إسرائيل للديمقراطية، وإلى بقائها هشّة وغير مضمونة إلى حدٍّ كبير.

اللعبة في العراق لم تنته بعد

عبد اللطيف السعدون

يقود أي حدثٍ يتعلق بالانتخابات العراقية، حتى لو كان عابرا أو صغيرا، إلى العودة إلى جذور اللعبة التي بدأت مع الغزو الأميركي للبلاد وامتدّت. وليس ثمّة أي مؤشّر على أنها سوف تنتهي في القريب، وكل الطروحات المتفائلة التي جاء بها ناشطون سياسيون أو محللون لا تعدو أن تكون مجرّد شطحات خاتبة. وتكمن جذور اللعبة هذه في عاصمتين بينهما ما صنع الحداد، واشنطن وطهران. وبالطبع، تريدان إبقاء العراق عالقا على امتداد الطريق بينهما، ولكلّ منهما رؤيتها ومصالحها ومطامعها، كما لكل منهما طابورها الخامس الذي يعمل لمصلحة طابور الولاء، ويسعى إلى أن يحقّق لها ما تبغيه.

وكما توافقت واشنطن وطهران على دعم «العملية السياسية» وإسنادها طيلة السنوات الماضية، وكلٌ له حساباته، فقد توافقتا أيضا على مباركة الانتخابات الأخيرة، والتهنئة بهذا «المنجز الديمقراطي». وذكّر الأميركيون بدقة بأحد «الخطأ» الشنيع» على شيء من المكر عندما تنصلت من «السيناريوهات» المطروحة، إذ زعمت، بلسان رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، أن الحشد لا يتدخل في الأمور السياسية، ومهمته «حماية النظام الديمقراطي» فقط!

وهكذا تستمر اللعبة صعودا وهبوطا، ويستمرّ المالعبون في إدارتها، وقد اكتسبوا الخبرة في تطويع من لم يطوّع بعد، ومن ورائهم قوى خارجية تهدف إلى حماية مصالحها، عن طريق إعادة إنتاج «العملية السياسية» المائلة، والعمل على تدوير الزوايا بأقل قدر ممكن من الخسائر، مع تجنّب خوض الصراعات بطريقة المواجهة المباشرة، وإن كان ما ينتج سيكلف العراق والعراقيين خسائر أكبر وأكثر حدّة، ويمدّ في عمر التجربة الهجينة القائمة أربع سنوات أخرى، وربما أكثر.

(كاتب عراقي)

القضائي محله، على أن يجري انتخابات خلال ستة أشهر، بأمل إيصال أكبر عدد من مرشّحي المليشيات (في البرلمان) والاكتفاء بمحاكمة أعضاء مفوضية الانتخابات، المتهمين بالتزوير وإعادة الأصوات «المحجوبة» الداعمة لبعضهم. وأصاب الخبل بعضهم حد التهديد بقصف دولة الإمارات بالصواريخ، لتدخلها في الانتخابات (!)، وقد وقفوا على أبواب «المنطقة الخضراء» لفرض تنفيذ «السيناريو» الذي رسموه، والذي هناك من اعتبره بداية لإسقاط الدولة، ووضع القرار السياسي بيد المليشيات، وهذا ما تعوّل عليه طهران كثيرا، على الرغم من موقفها المعلن في بيان التهنئة والتبريك الذي انكشف كونه نوعا من ممارسة «التقية» والتظاهر بعكس ما تريده. وعلى أية حال، فقد قوبلت تلك الطروحات من المواطنين العاديين بنوع من الإهمال والتجاهل، وربما التنديد أيضا، وهذا ما عكسه موقف زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الذي وصفها بأنها «تجرّ البلاد إلى الفوضى وتهدّد السلم الأهلي»!

وفي خضم موجة ردود الأفعال المتشنّجة، بدت قيادة «الحشد الشعبي» على شيء من المكر عندما تنصلت من «السيناريوهات» المطروحة، إذ زعمت، بلسان رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، أن الحشد لا يتدخل في الأمور السياسية، ومهمته «حماية النظام الديمقراطي» فقط!

وهكذا تستمر اللعبة صعودا وهبوطا، وينستمرّ المالعبون في إدارتها، وقد اكتسبوا الخبرة في تطويع من لم يطوّع بعد، ومن ورائهم قوى خارجية تهدف إلى حماية مصالحها، عن طريق إعادة إنتاج «العملية السياسية» المائلة، والعمل على تدوير الزوايا بأقل قدر ممكن من الخسائر، مع تجنّب خوض الصراعات بطريقة المواجهة المباشرة، وإن كان ما ينتج سيكلف العراق والعراقيين خسائر أكبر وأكثر حدّة، ويمدّ في عمر التجربة الهجينة القائمة أربع سنوات أخرى، وربما أكثر.

(كاتب عراقي)

«غلطة العمر الكبرى»... مقطع من حُكم عائلة الأسد

عبير نصر

بينما يميلُ مراقبون عديدون للحالة السورية إلى التقليل من شأن بشار الأسد سياسياً، ينظرون، هم أنفسهم، إلى «الأسد الأب» بوصفه مهندس الدولة السورية المعاصرة، الذي نجح في ترسيخ المبادئ التأسيسية لدولةٍ تسلطيةٍ راسخة وقوية، كانت في ما سبق رمزاً للسياسات الانقلابية الشخصانية القائمة على قاعدةٍ مؤسساتية ضعيفة. مع هذا، لم يسلم نظامه من انزياحاتٍ مفاجئة هدّدت عرشه القوي، وأصابته بتصدّع قاتل، لعلّ أخطرها تمرّد رفعت الأسد في ثمانينيات القرن الماضي، والذي بدا كأنه تعدّ وقع على «قداسة الرئيس» التي أخضعت المجتمع السوري، وغذت الميراث الاستبدادي الأكثر ثباتاً وفاعليةً في سحق المعارضين عند اللزوم. وفي الوقت الذي وُلدت فيه شبكةٌ من بارونات الفساد والنهب في سورية، لتظهر برجوازيةٌ جديدة استفادت من الطفرة المالية، وتراكمت كالشحم على جسد الدولة الصاعدة، اختار حافظ الأسد، في نوعٍ من البروباغندا السياسية، للالتفاف على الرأي العام، حياةَ التقشف والبساطة، في حين سار رفعت الأسد مع الذين تمتّعوا بالامتيازات التي وفرتها السلطة، وعزّز ثقته العارمة في أثناء ممارسته مهامه أنه كان حارسَ أخيه ودرعه ضد الخصوم في الداخل، فبات يتصرّف كشريكٍ في الحكم، وليس كمسؤول في الدولة فحسب. وبينما كان الرئيس يعمل بصمتٍ وساعاتٍ طويلة في مكتبه، لإكساب الدولة والمجتمع هوية جديدة، كان الأخ ضحوكاً لعوباً، جمع من حوله الآف الأتباع في «سرايا الدفاع»، واتخذ لنفسه سلطات عشوائية يمارسها من دون حسيب، ليُثري نفسه وحاشيته بطرقٍ ملتوية، فبنى لنفسه موقعاً مهماً من خلال خبرته الطويلة في أعمال حدّدت مصير البلاد، ففي عام 1966 قاد حملة اعتقال أمين الحافظ ومحمد عمران، وفي 1969 هزم عبد الكريم الجندي المسؤول عن الأمن في نظام صلاح جديد، كما كان رأس حربة النظام في الحرب على الأصوليين في 1980-1982، حتّى لُقّب لدمويته بـ«جزّار حماة».

ولم يكن رفعت الأسد يتحكّم فعلياً برواقع السلطة، ومع هذا كان مرهوبَ الجانب، مبغوضاً في الأوساط الشعبية لدوره الأمني الشرس. وعندما أسّس مدرسة المظليات من فتيان الثانويات وفتياتها، كانت طالباته يتجوّلن في الشوارع بالزيّ العسكري، ويُجبرن المحجّبات على نزع غطاء الرأس، الأمر الذي أغضب الشارع، وأدّى إلى أعمال عنف، ما دفع الرئيس إلى إبقاء مسافةٍ بينه وبين تصرّفات أخيه الذي ثبتَ أقدامَه، بوصفه قائد سرايا الدفاع، ليصبح حارس النظام الأهم. مع هذا، لم ينَل ثقة الرئيس بالمطلق، الذي كان حريصاً، بدوره، على ضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي عام 1983، بتشكيل لجنةٍ لإدارة شؤون البلاد، ولم يكن رفعت ضمن أفرادها الستة، إلّا أنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الرئيس، ومن انفتاح البلاد على شتّى الإشاعات والتكهنات، فعقدت الأمل ليكمل رفعت المشوار بالنظام السياسي نفسه. الأمر الذي أغضب حافظ الأسد مما رآه تخريباً لما بناه، ومحاولةً صريحةً لاستبداله بالأخ العابث. فكيف لأميٍّ أن يدوزن الخلافات والتوازنات والاتفاقيات داخل السلطة الحاكمة، وهو رجل العنف المجرّد، الهشّ في المناورات السياسية!

وفي الحقيقة الرئيسُ الذي خاض بنجاح غمارَ المياه الغادرة لسياسات المنطقة، وواجه الاستحقاقات الداخلية بقبضةٍ حديدية، كره أسلوب أخيه في السهر واللهو، كذلك ضعفه تجاه كل ما هو غربي من كماليات وتسال، وعتب عليه لعدم وعيه المواقف التي تتخذها سورية تجاه واشنطن وبعض الدول العربية. لذلك لم يكن يرى رفعت بأنه يتجوّل في الشوارع بالزيّ العسكري، ويُجبرن المحجّبات على نزع غطاء الرأس، الأمر الذي أغضب الشارع، وأدّى إلى أعمال عنف، ما دفع الرئيس إلى إبقاء مسافةٍ بينه وبين تصرّفات أخيه الذي ثبتَ أقدامَه، بوصفه قائد سرايا الدفاع، ليصبح حارس النظام الأهم. مع هذا، لم ينَل ثقة الرئيس بالمطلق، الذي كان حريصاً، بدوره، على ضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي عام 1983، بتشكيل لجنةٍ لإدارة شؤون البلاد، ولم يكن رفعت ضمن أفرادها الستة، إلّا أنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الرئيس، ومن انفتاح البلاد على شتّى الإشاعات والتكهنات، فعقدت الأمل ليكمل رفعت المشوار بالنظام السياسي نفسه. الأمر الذي أغضب حافظ الأسد مما رآه تخريباً لما بناه، ومحاولةً صريحةً لاستبداله بالأخ العابث. فكيف لأميٍّ أن يدوزن الخلافات والتوازنات والاتفاقيات داخل السلطة الحاكمة، وهو رجل العنف المجرّد، الهشّ في المناورات السياسية!

> نُقل عن رفعت الأسد قوله إنّ تراجعه عن خوض المعركة وتسلّم الحكم في 1984 «غلطة عمره الكبرى»

من أن يكون تعويمُ أخيه جزءاً من مؤامرةٍ خارجيةٍ لقلب النظام. إذ لم يكن الأخير يتصرّف بشكلٍ مطمئن، بدلالة أنه أقام حفلاً خاصاً للاحتفاء بزيارة الأمير السعودي عبد الله بن عبد العزيز، طغى على الترحيب الرسمي الذي قام به رئيس الحكومة آنذاك، فسارع حافظ الأسد إلى إصدار مرسوم رئاسي عيّن فيه عبد الحليم خدام نائباً أول لرئيس الجمهورية، تبعه مرسوم آخر بنقل قيادة سرايا الدفاع إلى محمد غانم. عندها فقط وصل صبرُ رفعت مداه، فأمر قواته في 11 مارس/ آذار 1984 بالتحرك بقوّةٍ إلى قلب دمشق، في ما بدا مؤشّرا لاشتعال حربٍ أهلية مدمرة، تمكّن الرئيس من احتوائها بحفظ مصالح رفعت وأملاكه.

مع الوقت، تمخّضت الحربُ الباردة بين الأسدين عن شيوع مناخ تجريمي واتهامي، وتبلور نقد «قائد السرايا» ليتحوّل إلى طعنٍ في مسيرة الرئيس، وتقديم رؤيةٍ مختلفةٍ لما يجب أن تكون عليه سورية، وكم سهُل عليه التشدّق بضرورة إيجاد نظام ديمقراطي أقل ملاءمةً للتسلط! إلا أن سيرة رفعت الشخصية لم تكن كافيةً أخلاقياً لإقناع السوريين بحسن نياته. وفي خطابه احتفالاً بعيد الجلاء عام 1984، هاجم فيه أخاه بصورةٍ علنية، وبعض مما قاله: «يبدو أن أخي لم يعد يحتني ويعيس عندما يراني .. ولكني لست عميلاً أميركياً ولا سعودياً .. ولو كنتُ مجنوناً لكنتُ دمّرت المدينة، لكني أحب هذا البلد..». وبدا هذا الخطاب تطاولاً سافراً على قمة الهرم السياسي، وبداية لنهاية «الأخ المتمرّد». وبالفعل، لم يطل الأمر حتى غادر إلى أوروبا بوساطةٍ روسية ومال عربي. وعلى الرغم من تمكّنه من زيارة سورية مرتين بعد ذلك، لم يتمكّن من تجديد صلاته بسرايا الدفاع التي تحجّمت كثيراً، فأدرك أنه لن يستطيع استعادة سلطانه السابق، ليعود إلى أوروبا مجدّداً، في تلك الفترة، نقل أصدقاءُ رفعت الأسد عنه أنّ قرار تراجعه عن خوض المعركة وتسلّم الحكم في مارس/ آذار 1984 كان «غلطة عمره الكبرى».

واليوم، يبدو أنّ بشار الأسد بات أكثر أماناً في منصبه، بعد توقّع عودته إلى المسرح العالمي بخطواتٍ أكثر ثباتاً، «يترفّع» عمّا فعله وقاله «عمّه المنبوذ»، ليسمح له بالعودة إلى سورية، بعدما أصدرت المحكمة الجنائية الفرنسية حكماً يقضي بسجنه أربع سنوات، بتهمة «غسل الأموال ضمن عصابة منظمة». نعم يعود رفعت الأسد، بكل فضائحه وهزائمه، إلى دمشق، لتكثر التحليلات والفرضيات حول ما إذا كانت عودته ذات أبعادٍ سياسيةٍ وسلطوية، أم أنها إرضاء للطائفة العلوية المسحوقة. وأملُ كثيرون أن تكون عودته خطاً استراتيجياً قاتلاً، ووجساراً للخلاص من حكم الطاغية. والواضح الجليّ أنّ «الأسد المنفي» يعود متعباً ومهزوماً إلى عرينه الأمن في العائلة التي شبّهت مراراً بعائلة كوريليوني في فيلم «العرّاب»، ما يجعلها جديرةً بعنايةٍ خاصة، إذ لا أحد يعرف، على الإطلاق، حقيقة ما يحدث وراء أبواب العائلة المغلقة، المفعومة على الدوام بالتضخّم والعقل المبتلى بالتصلب. عائلة أجادت تسويق نفسها عبر ذخيرةٍ من السياسات الدعائية، فماذا تنتظر أن تفهمه من حاكم شبّه نفسه في معرض تبرير قمعه الدموي الثورة السورية بـ«الطبيب الجرّاح» الذي يجري عملية جراحية، وقال أمام البرلمان السوري عام 2012: «هل نقول له يداك ملطختان بالدماء؟ أم نشكره على إنقاذ المريض؟».

(كاتبة سورية)

في مخاطر الوصاية الأجنبية على تونس

سالم لبيض

يبدو أن الإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس التونسي قيس سعيّد، يوم 25 يوليو/ تموز الماضي، بإقالة رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي، وتعليق عمل البرلمان وتجميد اختصاصات نوابه، وإردافها بالأمر 117 الرئاسي الصادر في 22 الشهر المنقضي (سبتمبر/ أيلول) الذي تم بموجبه تعليق العمل بأغلب فصول دستور 2014، ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية كلها، بما في ذلك تشكيل حكومة جديدة، بمقاربة جذرية ناعمة، وتسيير البلاد بواسطة المراسيم والأوامر الرئاسية، يبدو أن هذه كلها لم تستطع الحدّ من الأزمة السياسية العميقة التي كانت تعيشها تونس في ظلّ نتائج انتخابات 2019 التشريعية والرئاسية، وإنما ساعدت على تفاقمها، على الرغم من تفاؤل شرائح شعبية واسعة، ينبثق ذلك التفاؤل من أن قيس سعيّد استطاع يوم 25 يوليو أن يضع حدا لنظام متآكل، استهلك، في أقل من عشر سنوات، القيم النبيلة التي نادت بها الثورة التونسية، وأفرغها من دلالاتها النضالية، مثل إسقاط المنظومة القديمة والحق في الشغل وتحقيق الكرامة وتساوي الفرص بين الأفراد وبين الجهات، والتنمية العادلة ومقاومة الفساد والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق السيادة الوطنية وترسيخ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة. لكن حقائق الأعداد والسياسة وارتباطات تونس الإقليمية والدولية قد تُفسد ذلك التفاؤل العارم، وتجعل من النيات الطيبة والمقولات التاريخية والمبادئ الكبرى والخطابات الجياشة التي يصدح بها التونسي بشكل دوري تصطدم بواقع أصمّ، لا ينصت إلا للأرقام والمؤشرات الاقتصادية والمالية، المحكومة بمراكز النفوذ الدولي ومصالح قواها المهيمنة التي ساعَت علاقاتها بالدولة التونسية عشرات السنين من خلال معاهدات واتفاقيات بينية ودولية، ملزمة للحكومات التونسية المتعاقبة، على اختلاف ألوانها الأيديولوجية واختياراتها السياسية وحقباتها التاريخية.

بكفي التأمل في حجم المديونية التونسية، المتنامية في معاهدات وقوانين صارمة، التي تجاوزت 107% من الدخل الوطني الخام، بقيمة تصل إلى 41 مليار دولار بما قدره 120 مليار دينار، حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2021، للإقرار بأن السيادة المالية التونسية باتت مسلوبة بالكامل، وقد يصح القول إن تونس تعيش حالة «استعمار مالي»، جعل من اختياراتها الكبرى وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية محلّ إملاء من المؤسسات المالية الدولية والمانحة الدولية والإقليمية، في درجة أن تلك المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية، وبصورة خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، لا تكتفي بتلقي تقارير دورية عن أنشطة الحكومات التونسية (والبنك المركزي) ومدى إيفائها بالتزاماتها تجاه تلك المؤسسات، وإنما بات لها تمثيليات قارّة ترصد العمل الحكومي التونسي، وموظفون تونسيون رفيعون في مختلف الوزارات التونسية، على غرار الوظيفة التي كانت تتولاها نجلاء بودن، قبل أن يجتبيها قيس سعيّد على رأس الحكومة التونسية، يشرفون بواسطة القروض والهبات الأجنبية التي تخطى استخدامها المجالات التنموية، لتشمل الميزانيات وصرف المرتبات. ويعتبر القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي مثالا آخر للهيمنة المالية الدولية، وما تفرضه من إملاءات تشريعية، وخصوصا في فصله عدد 25 الذي ينص على أنه «لا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة تسهيلات في شكل كشوفاتٍ أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة». وقد بيّن العمل الاستقصائي المنشور في موقع نواة في 13 إبريل/ نيسان 2016، وعنوانه «قانون أساسي للبنك المركزي استقلالية على حساب السيادة» أن الحكومة التونسية لا تستطيع الاقتراض من زمن حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، أن يعلن أنه يخوض حربا للتحرّر الوطني، وأن يجعل من استرجاع السيادة الوطنية المسلوبة شعاره الأساسي في هذه المرحلة الكبيسة من تاريخ تونس

> الرئيس التونسي مطالبٌ بفسخ الاتفاقيات الدولية والبينية التي تمثل القاعدة القانونية للهيمنة الأجنبية

بفسخ الاتفاقيات الدولية والبينية التي تمثل القاعدة القانونية الصلبة للهيمنة الأجنبية، مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يمنح البضائع الأوروبية المصدّرة إلى تونس إعفاءات جمركية، والخروج من منظمة التجارة الدولية التي تجعل من تونس سوقا للبضائع الأجنبية بما في ذلك التي يتم إنتاجها وطنياً، ما أدى إلى إغلاق آلاف المصانع وركود المنتجات الفلاحية، وكذلك الانسحاب من مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة، الموقعة سنة 2015 في واشنطن، في أثناء زيارة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي، والتي جعلت تونس حليفاً مميّزا للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو. ويتعيّن كذلك على قيس سعيّد، في إطار حرب التحرّر الوطني التي يقودها، سداد ديون تونس التي تتطلّب وضع خطة تدوم ثلاث سنوات، تسدد بموجبها الحكومة التونسية مائة مليون دينار يوميا، لكي تنخفض الديون التونسية إلى 3%، حسب تقدير موقع «دين» الدولي. وأن يقوم بتعبئة الجبهة الداخلية، من قوى شعبية وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني ونخب فكرية وأكاديمية وحقوقية ومنصّات إعلامية واتصالية، والتي تعرف حاليا حالة انقسام حادّ لا مثيل له أيّام الثورة التونسية، ورصّ صفوفها من أجل هذه المعركة الوطنية المقدّسة.

وبقطع النظر عن مدى واقعية هذه الإجراءات أو طوباويتها، فإن حرب الرئيس التونسي من أجل التحرر الوطني، والتي تستدعي كثيرا من الحكمة والعقلانية، ستبقى مجرّد شعار إن هو عجز على تحقيق الاستقلال المالي وفك الارتباط مع القوى التونسية التي تتجرّأ وتناقش الوضع التونسي، وكأنه شأنها المحلي، وسيتحوّل هذا الشعار، المشحون بالروح الوطنية التي تلهب العواطف الشعبية، إلى مغامرة تنقل تونس من الهيمنة الدولية الاقتصادية والمالية إلى خطر الوصاية الأجنبية ذات المداخل السياسية والقانونية المتعدّدة، وأسوأها الوضع تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من الدول ذاتها، المتدخلة في الشأن التونسي والمتحكّمة في مجلس الأمن الدولي، التي طبقت الفصل نفسه على كل من العراق وسورية وليبيا واليمن.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

كاريكاتير عماد حجاج

السودان... هل تصنعها الكنداكات؟

علي أنوزلا

كان الانقلاب العسكري الذي حدث في السودان متوقعاً، منذ قرّر الجناح المدني داخل مجلس السيادة التعايش مع العسكر لقيادة المرحلة الانتقالية، فبعد عامين من الثورة الشعبية التي أنهت 30 عاماً من ديكتاتورية عمر البشير، اعتقل الجيش رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، ووزراء عديدين في حكومته المدنية. وفي الخرطوم كان راس حربة النظام في الحرب على الأصوليين في 1980-1982، حتّى لُقّب لدمويته بـ«جزّار حماة».

ولم يكن رفعت الأسد يتحكّم فعلياً برواقع السلطة، ومع هذا كان مرهوبَ الجانب، مبغوضاً في الأوساط الشعبية لدوره الأمني الشرس. وعندما أسّس مدرسة المظليات من فتيان الثانويات وفتياتها، كانت طالباته يتجوّلن في الشوارع بالزيّ العسكري، ويُجبرن المحجّبات على نزع غطاء الرأس، الأمر الذي أغضب الشارع، وأدّى إلى أعمال عنف، ما دفع الرئيس إلى إبقاء مسافةٍ بينه وبين تصرّفات أخيه الذي ثبتَ أقدامَه، بوصفه قائد سرايا الدفاع، ليصبح حارس النظام الأهم. مع هذا، لم ينَل ثقة الرئيس بالمطلق، الذي كان حريصاً، بدوره، على ضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي عام 1983، بتشكيل لجنةٍ لإدارة شؤون البلاد، ولم يكن رفعت ضمن أفرادها الستة، إلّا أنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الرئيس، ومن انفتاح البلاد على شتّى الإشاعات والتكهنات، فعقدت الأمل ليكمل رفعت المشوار بالنظام السياسي نفسه. الأمر الذي أغضب حافظ الأسد مما رآه تخريباً لما بناه، ومحاولةً صريحةً لاستبداله بالأخ العابث. فكيف لأميٍّ أن يدوزن الخلافات والتوازنات والاتفاقيات داخل السلطة الحاكمة، وهو رجل العنف المجرّد، الهشّ في المناورات السياسية!

وفي الحقيقة الرئيسُ الذي خاض بنجاح غمارَ المياه الغادرة لسياسات المنطقة، وواجه الاستحقاقات الداخلية بقبضةٍ حديدية، كره أسلوب أخيه في السهر واللهو، كذلك ضعفه تجاه كل ما هو غربي من كماليات وتسال، وعتب عليه لعدم وعيه المواقف التي تتخذها سورية تجاه واشنطن وبعض الدول العربية. لذلك لم يكن يرى رفعت بأنه يتجوّل في الشوارع بالزيّ العسكري، ويُجبرن المحجّبات على نزع غطاء الرأس، الأمر الذي أغضب الشارع، وأدّى إلى أعمال عنف، ما دفع الرئيس إلى إبقاء مسافةٍ بينه وبين تصرّفات أخيه الذي ثبتَ أقدامَه، بوصفه قائد سرايا الدفاع، ليصبح حارس النظام الأهم. مع هذا، لم ينَل ثقة الرئيس بالمطلق، الذي كان حريصاً، بدوره، على ضرورة معالجة مسألة غيابه المرضي عام 1983، بتشكيل لجنةٍ لإدارة شؤون البلاد، ولم يكن رفعت ضمن أفرادها الستة، إلّا أنّ مجموعة من كبار العسكريين قلقت من احتمال وفاة الرئيس، ومن انفتاح البلاد على شتّى الإشاعات والتكهنات، فعقدت الأمل ليكمل رفعت المشوار بالنظام السياسي نفسه. الأمر الذي أغضب حافظ الأسد مما رآه تخريباً لما بناه، ومحاولةً صريحةً لاستبداله بالأخ العابث. فكيف لأميٍّ أن يدوزن الخلافات والتوازنات والاتفاقيات داخل السلطة الحاكمة، وهو رجل العنف المجرّد، الهشّ في المناورات السياسية!

> الثورة السودانية اليوم في حاجة إلى دعم كلّ القُوى الحيّة لنصرة هبّة الشعب

السودانيين العزّل، وأغلبهم من الشباب، إلى الشوارع، ردّاً على الانقلاب العسكري. لكن من شأن انتكاسة تجربته وتأسيس لدكتاتورية عسكرية في السودان أن يرسل إشارات سلبية إلى كل الشعوب العربية في حاجةٍ إلى دعم كل القوى الحية لنصرة هبّة الشعب السوداني الجديدة، الواقفة إلى الحرية والكرامة في بلدانها، وسيقوّي شوكة أنصار الثورات المضادّة التي نجحت في إفشال كل محاولة انتقال ديمقراطي سلمي في المنطقة العربية، لعل جديدها التجربة التونسية. وما سيقرّر الحسم في ما يجري في السودان اليوم، حماسة شباب الثورة السودانية وشبابها الذين صنعوا ملاحم رائعة في أثناء ثورة 2019، فتضحيات هؤلاء الشباب والشباب هي التي لفّت أنظار العالم إلى ثورتهم، وأجبرت العسكر على التنازل وخلع زعيمهم السابق. فهل ستفعلها ثانيةً كنداكات الثورة وأبطالها؟ ذلك ما نتمنّاه للشعب السوداني.

(كاتب وإعلامي مغربي)

ضع الثورة على لسانك ونفّذ انقلابك

ارنست خوري

حاكم عربي آخر ينفذ انقلاباً على سلطة يرأسها. يقتل الثورة لكي يحسّن من أدائها، ثم يشعر بإهانةٍ لا توصف حين يُقال إن ما أقدم عليه انقلاب عسكري. الحاكم الانقلابي، في السودان، عسكري، بينما هو مدني متحالف مع العسكر في تونس. في السودان، مرّت أشهر والحاكم العسكري يكاد يقسم على أنه سينفذ انقلابه لكي يتخلص من عبء، مدنيين فرضت الثورة وجودهم في السلطة، بشراكةٍ مزعومة، وكأن البلد شركة. في الأمس أرغمت الثورة الجيش على إطاحة عمر البشير (بعد خمسة أشهر من قتل المتظاهرين واضطهادهم)، وهو من العسكر والعسكر منه، وفرضت على هؤلاء تعيين رئيس حكومة مدني. أجبرهم الضغط على القبول بوثيقة دستورية كان يجب أن تكون بمثابة دستور مؤقت إلى حين إجراء انتخابات تشريعية صيف 2023. قَبِل الحاكم العسكري بهذا كله على مضض في البداية، لكنه، عندما فكّر بالأمر ملياً، ضحك في سرّه وتساءل: لمَ لا؟ نعلن كل ما يخطر على البال الديمقراطي، ثم نضع وزراء عسكريين من عندنا في أرفع الوزارات وأخطرها، ونربط أيدي المدنيين وأرجلهم بشكل نجعلهم فيه عاجزين عن العمل، ونحرم الموازنة العامة من عائدات شركات الجيش، ونتسبب بفشل اقتصادي رهيب في بلد كان يُطعم قارّة بحجم أفريقيا. نخبر الناس أن مفتاح البحبوحة يكمن في التطبيع مع إسرائيل لكي ترضى أميركا عنا وتلغي العقوبات المفروضة علينا بسبب ماضٍ إرهابي، ثم نقيم القيامة شرقي السودان ونحرّض على إغلاق المنطقة عبر مجلس نظارات البجا. نحرق البلد وننهم المدنيين بإحراقه، يصبح الانقلاب مطلباً شعبياً. فيحصل ما حصل بالفعل.

في هذه السيرة المقتضبة التي دامت عامين، وصلت هدايا بالجملة إلى العسكر من المدنيين: انعدام كفاءة استثنائي في الاقتصاد والإدارة. انشقاقات متلاحقة في صفوف هؤلاء، وخلط غير مبرّر بين المبدئية وضرورات إبرام التسويات في مرحلة انتقالية لبلد متخلف اقتصادياً، تغلب عليه البيئة العشائرية، صاحب تجربة حزبية كانت راسخة، وقد توفيت منذ عقود وصارت قاصرة عن مخاطبة الناس وتنظيمهم في برامج تحاكي مصالحهم. موافقة على تأدية أدوار ماسح القذارة عن ممارسات العسكر. تعميم نَفَس انتقامي يشبه أجواء الاجتثاث من خلال «لجنة إزالة التمكين». تعويل مطلق على أميركا والغرب في انتشال البلد من كارثته الاقتصادية، وبين هذا وذاك، قبول بقواعد اللعبة التي وضعها العسكر ولعبها عامين، وعدم التجرؤ على اللجوء إلى الناس عبر إجراء انتخابات قبل موعدها المقرّر منتصف 2023، وتصديق سخيف للتطمينات العسكرية.

النسخة الحالية من الانقلاب السوداني مختلفة عما سبقها. فيها، يخترع مرتكبها قاموساً سياسياً جديداً، لا وجود فيه لكلمة انقلاب، بل لـ«تصحيح مسار»، و«ثورة تصحيحية»، و«تنظيف الثورة من الشوائب»... هو قاموس وضعت لبناته الأولى الأنظمة البعثية والناصرية منذ أولى سنوات ما بعد استقلال البلدان العربية. بفضل ذلك القاموس، يمكن

واشنطن ـ بكين... الصراع على البصمة السياسية

علي العبدالله

لا يشكل التنافس الحادّ بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية إلا عرضاً لصراع أساسي يتعلق بالبصمة السياسية على النظام الدولي، إذ تسعى الأخيرة إلى تسويق بديل للنموذج الليبرالي الغربي الذي صاغته الولايات المتحدة بُعيد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، وحلولها، قوّة مسيطرة، محل الإمبراطوريات الأوروبية المترهلة، وحرصها على استمرار هذا النظام، لأنه قاعدة هيمنتها وسيطرتها على المجالين الإقليمي والدولي، فالتدافع في مجالات الصناعة والذكاء الصناعي والأسلحة المتطوّرة يخفي خلفه صراعاً على قواعد النظام الدولي وآليات اشتغاله بين نموذجين سياسيين، أول ديمقراطي تقوده الولايات المتحدة وثانٍ سلطوي تقوده الصين.

شهدت العلاقات الأميركية - الصينية مراحل حارّة، حين وخدتهما المصالح لمواجهة الاتحاد السوفييتي أيام الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وتفاعلات هادئة أيام الزعيم دنغ شياو بينغ، واعتماده سياسة فتح السوق الصيني على الاقتصاد العالمي، و«التقارب التوافقي» مع الولايات المتحدة، مروراً بتكريس سياسة الاعتماد المتبادل والميل نحو الليبرالية واقتصاد السوق في ظل زعامة جيان زيمين الذي زاد نسبة الليبرالية في السياسة الصينية، عبر تنظيم عملية انتقال ديمقراطية ومنظّمة على صعيد القيادة، قبل أن تعصف بالعلاقات بين الدولتين عواصف المخاوف وتآكل الثقة التي أطلقتها تظاهرات ميدان تيان آن مين عام 1989 وشعاراتها الغربية، وما أثارته من مخاوف من التباين العقائدي بين الشريكين، وقد عمّق انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 المخاوف الصينية، على خلفية تراجع احتياج الولايات المتحدة إلى الصين لتطويقه؛ وزاد الطين بلةً انتشار القوات الأميركية في العراق وأفغانستان، وما مثلته من تهديد جيوسياسي لها. وقد تزامن هذا مع وصول الزعيم الحالي، شي جين بينغ، إلى سدة الرئاسة، فأعاد الصين إلى التمسّك بالمعايير العقائدية وتحدّي الغرب في تصوراته السياسية والاجتماعية والأخلاقية.

أما الولايات المتحدة فثارت حفيظتها من الفرق الهائل في الميزان التجاري بين الدولتين، ومن قرصنة الشركات الصينية التقنيات الأميركية الحساسة، واستحواذها على نسبة معتبرة من حصة الشركات الأميركية في السوق العالمي. وهذا فتح الباب لتنافس اقتصادي وجيوسياسي علني ومكشوف بين الدولتين، بدأه الرئيس الأميركي باراك أوباما بالتباحث مع دول الإقليم لتشكيل تحالف اقتصادي لمواجهة تمدّد الصين في السوقين الإقليمي والعالمي، وتوقيع اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» في 2016/2/4 مع كل من أستراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفيتنام. وتابعه، بعد الانسحاب من الاتفاقية المذكورة، بشراسة أكبر، الرئيس السابق دونالد ترامب. وسار الرئيس الأميركي الحالي جوزيف بايدن على النهج ذاته، مع إضافة عنصر عسكري وأمني على التحرّك المضاد بتشكيل تكتلاتٍ إقليمية، تكتل الحوار الأمني الرباعي (كواد) الذي يضم مع الولايات المتحدة كلاً من الهند وأستراليا واليابان، والذي استضاف الرئيس الأميركي قادته في البيت الأبيض يوم 25 الشهر الماضي (سبتمبر/ أيلول)، لتفعيل التفاهمات السابقة، وفي مقدمتها تطويق الصين جيوسياسياً، وعزلها عن محيطها وتضييق مساحة حركتها برّاً وبحراً، وتحالفاتٍ مثل تحالف «أوكوس» الجديد، بالإضافة إلى تفعيل اتفاقية التعاون والتنسيق الاستخباراتي (يوكيوسا)، القديمة والمستمرة منذ 1946، مع كل من المملكة المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا؛ وتوظيفها جميعها في خطّة بايدن الصلبة، لمحاصرة الصين واحتواء تحرّكاتها ولجم طموحاتها الجيوسياسية، ليس في محيطها الإقليمي فقط، بل في كل المناطق، ورسم استراتيجية العلاقة مع الصين على قاعدة «أكبر تحدّ جيوسياسي في القرن الـ21»، بحسب وزير الخارجية أنتوني بلينكن.

قاد إدراك الصين الفجوة التقنية والعسكرية بينها وبين الولايات المتحدة إلى تبنّي استراتيجية من مستويين: الانخراط في تشكيل منظمات وتجمعات إقليمية ودولية، منظمة شنغهاي للتعاون، مجموعة بريكس، لاحتواء الضغوط الأميركية بإقامة أطواق وخطوط امتصاص جيوسياسية. التركيز على تطوير أسلحة، بحرية خصوصاً، باعتبار حلفاء الولايات المتحدة في الإقليم، اليابان والهند وأستراليا وفيتنام، قوى بحرية، حيث أصبح الأسطول البحري الصيني من أكبر الأساطيل في الإقليم؛ أكثر من سبعمائة قطعة بحرية حربية، بالإضافة إلى العمل على تطوير الترسانة النووية ومضاعفة عدد الرؤوس النووية أربع مرّات، بما في ذلك صواريخ «فرط صوتية» (هايبرسونيك)، ينطلق هذا النوع من الصواريخ في الطبقات العليا للغلاف الجوي بسرعاتٍ تزيد عن خمسة أضعاف سرعة الصوت، أو نحو 6200 كيلومتر في الساعة، يعود بعدها إلى الغلاف الجوي ويضرب هدفه، وقد أجرت تجربة لأحد هذه الصواريخ في شهر أغسطس/ آب الماضي، ما أثار قلق الولايات المتحدة، كما نصبتها على البرّ الصيني لمواجهة أي هجوم أميركي، وتعزيز علاقاتها مع روسيا، التي تشاركها الموقف من تدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول الداخلية، لتوفير الطاقة من مصدر ليس معرّضاً لمخاطر العرقلة أو المنع، مشروع «خط قوة سيبيريا» الذي اتفقت مع روسيا على إنشائه عام 2014 وتبلغ قيمته 400 مليار دولار، لتصدير الغاز الروسي نحو الصين، وتوريد 38 مليار طن سنوياً من الغاز الروسي إلى الصين 30 عاماً، والحصول على أنظمة تسلّح عسكرية روسية متطوّرة وإجراء تدريباتٍ مشتركة، كما وثّقت علاقتها بإسرائيل للاستفادة من إنتاجها العسكري المتطوّر. والمتابعة الحثيثة لمشروع «الحزام والطريق»، برأس مال قدره تريليون دولار، وربط أكثر من مائة دولة به عبر استثمارات كبيرة في البنى التحتية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والقروض الضخمة، وإقامة مرتكزات لخططها؛ قاعدة عسكرية في جيبوتي وميناء جوادر الباكستاني وميناء بيريوس في اليونان وإدارة ميناء أشدود الإسرائيلي، والدخول على تركيب شبكات الجيل الخامس في دول كثيرة، بما فيها دول حليفة للولايات المتحدة، كالمملكة المتحدة، والاستثمار في سندات الخزينة الأميركية بمبلغ ضخم قدره تريليون دولار، وتوظيف استياء دول حليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط من ضغوطها بخصوص الحريات وحقوق الإنسان؛ وانسحاب الولايات المتحدة الفوضوي والمرتبك من أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على كابول للتشكيك في صدقية واشنطن لدى حلفائها وإبراز تراجع دورها على الصعيد الدولي، لمواجهة الولايات المتحدة في خطة من ثلاث مراحل: إضعاف النفوذ الأميركي في آسيا، الحلول محلها في المنطقة وصولاً إلى صياغة نظام دولي على مقاسها، وفق محللين أميركيين.

> ثارت حفيظة الولايات المتحدة من الفرق الهائل في الميزان التجاري بين الدولتين، ومن قرصنة الشركات الصينية التقنيات الأميركية الحساسة
>
> المعادلة الراهنة بين الدولتين، والنموذجين، دقيقة وحسّاسة على خلفية تشدّد الصين وتصلّبها في ملفات كثيرة، خصوصاً استعادة جزيرة تايوان

ردّت الولايات المتحدة على التحرّك الصيني الواسع بالاستثمار في التقنيات المتطوّرة، مثل الذكاء الصناعي والحوسبة والعمليات السيبرانية، إذ خصّصت أكثر من 66 مليار دولار من موازنتها للدفاع للعام الحالي (2021)، والبالغة 715 مليار دولار، للاستعدادات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، باعتبارها بؤرة للمواجهة مع الصين، وغيّرت انتشار السفن والعمل من مسافة في البحر أبعد بكثير مما كان في السابق، لتحاشي مديات الصواريخ الصينية، ووضع الأقمار الصناعية الاستطلاعية في مدار الأرض، كي تتمكّن من التقاط إشارة الأشعة تحت الحمراء من صاروخ باليستي تقليدي، وإعطاء تحذير سريع للقوات الأميركية، فمبادرتها الردعية في المحيط الهادئ تهدف إلى تعزيز استعدادها لحربٍ محتملة، وشيكة، حسب بعض المحللين، في المنطقة، من خلال تحديث الترسانة النووية وتمويل أنظمة الصواريخ والأقمار الصناعية وأجهزة التجسّس وإعطاء أولوية للقوات الجوية والبحرية. بالنسبة إلى الأميركيين، من الأهمية بمكان امتلاك القدرة على تدمير منشآت الصواريخ الصينية الـ«هايبرسونيك» على الأرض، قبل أن تنطلق في الجو.

المعادلة الراهنة بين الدولتين، والنموذجين، دقيقة وحسّاسة على خلفية تشدّد الصين وتصلّبها في ملفات كثيرة، خصوصاً استعادة جزيرة تايوان، وبسط سيطرتها على بحري الصين، الجنوبي والشرقي، وتوجّهها الحازم لاختراق الشرق الأوسط والتقدّم فيه عبر الانفتاح على دوله تجارياً واستثمارياً وتوظيف الملف النووي الإيراني في الضغط لإخراج الولايات المتحدة منه. فخسارة الولايات المتحدة معركة الدفاع عن تايوان الذي أعلنه الرئيس الأميركي، منذ أيام، ونجاح الصين في التمدّد في دول الشرق الأوسط، سيقودان إلى هبوطها إلى قوة عالمية من الدرجة الثانية، وإلى انهيار النظام الدولي الراهن، في حين ستصبح الصين القوة العظمى الأولى. وهذا سيمنحها مساحة أكبر للمناورة والهيمنة، ما يحتّم عليها مواجهة القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي والعقيدة السياسية للصين، كي تتحاشى الهزيمة وضرب النظام الدولي الغربي، فالصين مصمّمة على كسر النظام الرأسمالي الليبرالي الذي بناه الغرب، وقائدته، الولايات المتحدة، التي تبذل جهوداً كبيرةً للدفاع عن قيم تناصبها الصين العداء، مثل الليبرالية والأسواق الحرّة والشفافية والديمقراطية وحرّية التعبير، وكل تقدّم يحرزه أحد الخصمين في أي من مجالات التنافس سيسجل في صفحة نجاحات نموذجه، ويجعله أقرب إلى تحقيق هدفه الاستراتيجي: المحافظة على النظام الدولي القائم بالنسبة للولايات المتحدة وضربه لصالح بديل سلطوي بالنسبة للصين، والثمن ستدفعه الشعوب التي ستدور المواجهة على أراضيها وأجوائها، وبتمويل من مالية دولها.

(كاتب سوري)

روح الشعب السوداني

الوليد آدم مادبو

يتبادر سؤال إلى ذهن المتابع للشأن السوداني، فيما يخصّ طبيعة الانقسام الحالي: هل هو بين مبدئيين وانتهازيين، كما يودّ لنا بعضهم أن نعتقد، أم أنه صراع بين قوى حديثة وأخرى تقليدية، أم أنه صراع بين ثوريين واقعيين وثوريين حالمين؟ تحتمل الإجابة هذا كله، بل يجوز أن يكون الانقسام بين مجموعتين انتهازيتين ظنّتا أن الشعب قد خفضت ثوريته، فأرادتا أن تمتحنا صبره وذكاءه باللجوء مباشرة إلى الشارع، مُتَجَاوزتين الأروقة السياسية والمؤسسات السيادية والتنفيذية المفترض أن تناقش في داخلها وتعالج فيها القضايا العالقة.

خطورة هذه الأساليب أنها تؤجّج المشاعر وتلهب العواطف، فتعلي من حجم التوقعات وتخفضه، من دون أن تكون هنالك وسيلة لترشيد الحوار والدفع به نحو تحقيق المصلحة الوطنية العليا. بل إنّها تفتح المجال للمغامرين، ليستولوا على السلطة، متعذرين بضعف أداء المدنيين. لقد خرج الشعب السوداني في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي وهو عازم على ألا يعطي أيّاً من المجموعتين المتخاصمتين تفويضاً، إنما تحذيراً وتنبيهاً، يبيّنان قدرته على تولّي زمام المبادرة، وتفويض من يراه مناسباً حال فشلهما في التواصل بطريقةٍ تضمن الاستقرار، وتدفع به نحو تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

ما الغاية التي كان يُرجى تحقيقها من حل الحكومة، علماً أنه لم يمضِ عامٌ على تكوينها؟ هل كانوا يبيّتون النية لإطاحة رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، ولماذا، أم إنهم يريدون تحسين أداء الحكومة، وما هي وسيلتهم لذلك؟ تآكلت شرعية حمدوك نسبياً، بيد أنه لم يزل يحتفظ بنسبة عالية من القبول، المحلي والإقليمي والدولي، كما أن أداء الوزراء يعتبر جيداً (مقارنة بأداء الحكومة الأولى)، وقد انضمّت لها مجموعة من شباب الريف الحادبين، بعد أن كانت ممثلةً لقطاع صغير من قطاعات الشعب. لم يكن السودانيون في حاجةٍ لإرباك المشهد السياسي بتغيير الحكومة، كل ما كانوا يحتاجونه ممارسة ضغوط على الحاضنة السياسية كي تلتزم بالمؤسسية، وأن تعنى بالشفافية في كل أنشطتها. وإذا كان ثمّة إصلاح منشود فللمنظومة كلها.

كان على الحاضنة السياسية أن تتحد، وأن تنأى بنفسها عن نهج التنميط الذي أكسبها عداء قطاعاتٍ كان يمكن أن تكون عضداً للثورة، لا أن تكون خصماً لها، تحديداً الريف، بعمقه القبلي والصوفي، الشباب والنسوة، وكبار الشخصيات الوطنية والعسكرية، الخبراء والعلماء وكثيرين ممن لزم أن يتم تمثيلهم في المجلس التشريعي المزمع تكوينه. الأمر الذي كان يتطلّب أن تعدّل الوثيقة الدستورية بحيث لا تحوز قوى الحرية والتغيير أكثر من الثلث، إذ لا بد من مراعاة الأوزان الاجتماعية والسياسية، كما الثقافية الفكرية. هذا إن أُريد تكوين جبهة وطنية عريضة، أمّا إذا آثرنا حبل الاستحواذ، فإننا سنقع ضحية الاستقطاب الذي يُضعف من قدرة الشعوب على الصمود، هذه المرّة في وجه العسكر الذين لن يدّخروا جهداً يبذلونه لترويض المجتمع، مستخدمين حيل الترهيب والترغيب. والكلام هنا تحديداً عن اللجنة الأمنية التي أصبحت تطاردها أشباح الضحايا في الهامش، والمغدور بهم في الخرطوم في ساحة الاعتصام.

يضيّع العسكر وقتاً كان يمكن أن يوظّفوه في تنفيذ متطلبات الشعب السوداني والسعي نحو تطلعاته، علّ ذلك يشفع لهم عندما تأتي ساعة المساءلة. لقد ذهبت الطغمة العسكرية في اتجاهاتٍ لم تكن من اختصاصهم، كما أنها لم تكن من أولويات الثوار، مثل التطبيع مع إسرائيل، إيجاد مساراتٍ في أماكن لم تكن فيها حروب، وإن كانت لديها ظلامات، إلى آخره. أمّا المدنيون فقد عُنوا بتطبيق سياسات اقتصادية على نهج ليبرالي يتعارض مع توجهات المؤتمر الاقتصادي، الأمر الذي تسبّب في الضنك الذي تعيشه البلاد، وما صحب ذلك من معاناة. بل إنهم استغلوا فرصة غياب المجلس التشريعي، وصادقوا على اتفاقيات («سيداو» مثلاً) لم تشكل هاجساً يوماً للسودانيين الذي ثاروا ضد الطغيان، فإذا بهم يعانون من طغيان اقتصادي واجتماعي وثقافي، وحتى سياسي، تجلى في شكل الاستبداد الذي تمارسه قوى الحرية والتغيير، باقتصارها المشورة على فئة قليلة، غير مدركة وغير واعية، من الناشطين.

لقد باءت محاولة العسكر للمرة الثانية في إيجاد شارع موازٍ للشارع الثوري بالفشل (الأولى كانتْ عندما استقدم رجالات الإدارة الأهلية لدعم العسكر في محاولتهم تسيّد المشهد السياسي والرجوع بالبلاد إلى خانة الاستبداد الإنقاذي)، وها هم يغامرون بالاستيلاء على السلطة، على الرغم من أنهم يتربعون على قمتها. لا أخالهم سيبلغون غايتهم في الوصول إلى سلطةٍ مطلقة، فالشعب سيقاومهم مقاومة باسلة، وستكون تضحياتٌ علها تُحدث انشقاقاً يدفع الضباط الوطنيين إلى التحرّك لتجنيب البلاد حمّامات دماء.

أخطر ما في هذه المرحلة هو التحالف الجهوي والمناطقي بين قوات الدعم السريع وبعض قادة الحركات، والتحالف الأيديولوجي بين الإسلاميين وأحد قادة الحركات. ألم يكن من الأوْلى لقادة الحركات الاهتمام بالترتيبات الإدارية والمؤسّسية التي تتطلبها مواقعهم التي استحقوها بموجب اتفاقية جوبا، أم أنهم افتقروا إلى الالتزام الأخلاقي الذي يتطلب المثابرة والمصابرة للتعامل مع الشق المدني، وعدم التنسيق مع الشق العسكري، مهما كانت المشقّة النفسية؟ لقد ظلت هذه المتلازمة تلاحق السياسة السودانية والتي دفعت المدنيين إلى التعامل مع العسكريين في كل مرة عندما يضيقون ذرعاً بعضهم ببعض. لقد تذرع بعض قادة الحركات بأن «أربعة طويلة» أقلية أيديولوجية استحوذت على المشهد السياسي، على الرغم من أننا في دارفور لم نتبرّم من هيمنة أقلية عرقية على مقاليد الأمور في الإقليم الغربي، وما ذلك استهواناً منّا بالشأن العام، إنّما تغليباً للمصلحة الوطنية التي تقتضي إعطاء أولوية للاستقرار، وتدعيم المؤسسات وتقويتها، كي تقوم بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كان من المفترض، ومن البديهي، أن تدرك قوى الحرية والتغيير، كما العسكر، أن الشعب لم يعط أحداً شيكاً على بياض، وأن تفويضه مقيدٌ بالالتزام ببنود الوثيقة الدستورية التي لا يمكن أن يتم تعديلها إلا من خلال الجهاز التشريعي أو إجماع مجلس الشركاء. يتفهم الكاتب جداً استياء مجموعة الميثاق (قوى الحرية والتغيير ب) من المجلس المركزي (قوى الحرية والتغيير أ)، لكنه لا يجد ذلك مبرّراً كافياً للوقوع في أحضان اللجنة الأمنية لعمر البشير، فهؤلاء كانوا سيغدرون بهم في أول منعطف، على الرغم من العبارة الفضلى لرئيس الوزراء، إنهم «يعملون في تناغم تام مع العسكر.» هل هذه هي النتيجة «التناغم التام»؟

لعلّ ذلك ما كنّا نحتاجه بالضبط للتخلص من الناشطين السياسيين والمغامرين العسكريين، ومن ثم الإتيان برجال دولةٍ من المدنيين يعاونهم، ولا يقودهم، ضباط محترفون لقيادة المرحلة المقبلة، فهذا الانقلاب ستدحره، لا محالة، الإرادة الشعبية، مهما بلغ الثمن، كما أن غربال الثورة قد محّص الانتهازيين، وفضح حبائل المتواطئين كافة. لا غنى عن التعامل بين المدنيين والعسكريين، بالنظر إلى ظرف السودان الأمني والعسكري، لكنهم يجب أن يكونوا من فصيلٍ محترف.

لا مستقبل للطغمة العسكرية في ظل الضغوط الشعبية، والضغوط الإقليمية التي قد تطاولهم في شكل عقوباتٍ شخصيةٍ وجماعية، وها هم قد سوّلت لهم أنفسهم يوماً الاستيلاء على السلطة. والحال هكذا، لن يقف الجيش مكتوف الأيدي، وهو يناظر قيادته تتردّد في الاستجابة لنداءات الشعب، بل التآمر عليها. كما أن الشعب لم يكن ليصبر على تلكؤ الجهاز التنفيذي وتباطؤه عن الامتثال لموجهات الثورة، على الرغم من التأييد الذي حازه، وها هو قد أعطاهم فرصةً أخيرةً للإمساك بالعصا من طرفها الذي فيه روح الشعب التوّاق للحرية والسلام والعدالة. لكنهم، ببساطةٍ، أخفقوا في حماية الديمقراطية، كما أخفقوا في الاضطلاع بمهامهم الدستورية.

> ها هم العسكر يغامرون بالاستيلاء على السلطة، على الرغم من أنّهم يتربعون على قمتها

ختاماً، أعطى الشعب كلاً من المكونيْن، المدني والعسكري، فرصتين، ولا أظنه يجود عليهما بفرصة ثالثة. وها هي الجموع تتأهب، في غياب القيادة، لمواجهة مرحلةٍ فيها شديد من التعقيدات؛ إنها تؤجل معركتها مع المدنيين، لكنها لا تغفل عن تواطؤهم، بل وتماهيهم غير المفهوم مع اللجنة الأمنية. وإذا ما حانت لحظة التصدّي للشق المدني، فإنها ستكون مواجهةً من دون أي موارية، إنما الاستئصال الذي تتبعه الاستعانة بجيلٍ قادر على حمل الأمانة. عوضاً عن التعويل على الشعب، اتخذ العسكر جهالات قوى الحرية والتغيير الأولى، وتظلمات قوى الحرية والتغيير الثانية، مبرّراً للتخلي عن الإيفاء العهود. بتصرفاتهم الهوجاء، وانقضاضهم على المدنية، فقد عسكر اللجنة الأمنية ما تبقى لهم من شرعيةٍ، ولن يستطيعوا بعد الآن أن يستمرّوا في أداهم المسرحي، فمن الأحرى لهم أن يستقيلوا قبل أن يُقالوا، أو أن يقادوا إلى سجن كوبر كي ينعموا بصحبة رئيسهم المخلوع. أي مماحكة من الآن فصاعداً ستدخل الشعب السوداني في مواجهةٍ دمويةٍ مع هذه الفئة الباغية. الشعب، وإن هزل جسدُه وأنهك، فإن روحه ما زالت يقظةً وذهنيته ما زالت متقدة، فليحذر الساسة والعسكر من محاولتهم التلاعب به، أو الاستهزاء بشعاراته التي ردّدها مدوية ظهيرة 21 أكتوبر المجيدة. إذا كانت ثمن انقسام فهو في أوساط النخب السياسية التي اختارت الاندغام (وليس التناغم) مع العسكر. أما الشعب فإن موقفه موحد، ووجهته واضحة، لا يسعنا غير الالتزام بها والعناية بقصدها.

(كاتب سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads